

اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان

مقابلة مع رئيس بعثة اللجنة الدولية

وصل السيد «ملكير ماييك» إلى جوبا في نهاية شهر نيسان/أبريل ليتقلد منصبه كرئيس لبعثة اللجنة الدولية في جنوب السودان. وهو يتولى مهامه في الوقت الذي تعمل فيه اللجنة الدولية على توسيع نشاطاتها في البلد لتأمين المساعدات لمن هم في أشد الحاجة إليها.

لا سيما في موسم الأمطار. وتكمن قوة اللجنة الدولية في إمكانية توليها مجموعة عريضة من الأنشطة الإنسانية لتلبية احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع المسلح التي تتراوح بين توفير الرعاية الصحية وبين العمل على إعادة الاتصال بين أفراد الأسرة. فنحن نمد يد العون للسكان لاجتياز حالة الطوارئ من خلال توفير الغذاء والمياه والمأوى، ولكننا نتطلع أيضًا لتحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي لهؤلاء الأشخاص المتضررين من القتال وذلك من خلال برامج طويلة الأجل.

في السودان، حيث فر منها عدة آلاف من الأسر إلى مخيمات اللاجئين في هذا الجانب من الحدود. وتعمل اللجنة الدولية للتصدي لحالات الطوارئ. وعلى سبيل المثال، نحن نعمل على مد أنابيب المياه إلى مخيم «جمام» للاجئين لتخفيف النقص الحاد ودرء خطر تفشي وباء الكوليرا المحتمل.

وعلاوة على ذلك، ثمة مجموعات مسلحة تعمل في أجزاء مختلفة من البلد. وسواء في ولاية جونقلي الشمالية أو في غرب الاستوائية، فقد استهدفت أعمال القتال في كثير من الأحيان المدنيين وممتلكاتهم، مما تسبب في وقوع وفيات وإصابات إضافة إلى فقدان وسائل العيش. وشكلت أعمال العنف الطائفي المكثفة بالرغم من كونها متفرقة، صورة حزينة من المشهد في جنوب السودان.

ما هي أولويات اللجنة الدولية والتحديات التي تواجهها في جنوب السودان على مدار الأشهر الستة القادمة؟

تواصل اللجنة الدولية تكثيف أنشطتها لا سيما في شمال البلاد نظرًا لحجم احتياجات السكان. ونحن ملتزمون بدعم مستشفى ملكال التعليمي، وتوفير المياه النظيفة للمجتمعات الحضرية والريفية في ولاية الوحدة. وسوف نواصل جهودنا لإعادة الاتصال بين أفراد الأسر المشتتة بسبب القتال. وسنواصل كذلك التركيز بصورة كبيرة على تشجيع الامتثال للقانون الدولي الإنساني والعمل سريعًا في حال قيام حاملي السلاح بانتهاك تلك القواعد. وتشكل اللوجستية تحديًا دائمًا في جنوب السودان،

ما هي حصيلة الخسارة البشرية خلال القتال الذي نشب مؤخرًا بين السودان وجنوب السودان؟

كانت هناك عواقب وخيمة على السكان المقيمين في المناطق الحدودية. فقد فرت آلاف الأسر من منازلها تاركة خلفها ممتلكاتها. إن من مهامنا تذكير الأطراف المشاركة في القتال بأن عليها أن تتخذ دائمًا خطوات لحماية المدنيين وتجنب التسبب في النزوح. وكانت اللجنة الدولية وشريكها الصليب الأحمر في جنوب السودان يوفران وحدهما المواد الغذائية والمواد الأساسية مثل الناموسيات للكثير من تلك الأسر النازحة.

ما هو دوركم في زيارة المحتجزين؟

يتمثل الجزء الأساسي من مهمة اللجنة الدولية الإنسانية في جميع أنحاء العالم في زيارة أسرى الحرب وغيرهم من المحتجزين لأسباب تتعلق بالنزاع وذلك لضمان معاملتهم معاملة لائقة واحتجازهم في ظروف معقولة. وأكدت حكومة جنوب السودان إمكانية زيارة اللجنة الدولية لأسرى الحرب دون قيد أو شرط. وبصفتها وسيطًا محايدًا في النزاع المسلح، قامت اللجنة الدولية أيضًا مؤخرًا بتيسير عودة أسرى الحرب إلى الوطن بموافقة البلدين.

ما هي رؤيتكم لتطور الوضع في جنوب السودان؟

للأسف من الصعب توقع حدوث تغيير إيجابي كبير في المستقبل القريب. فجنوب السودان وقع ضحية لتحديات إنسانية أفرزها النزاع المسلح. ويعاني أيضًا من عواقب القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق



إعادة بناء الحياة بعد حادث انفجار لغم أرضي



تعد ساحة المركز مكانًا مثاليًا للمرضى المعاقين للبدء في استعادة قواهم.

وبعد مرور بضعة أسابيع من تحطم ساقها اليمنى في حادث انفجار اللغم، نُقلت «ميري» إلى «لوكيشوغيو» في كينيا حيث كانت اللجنة الدولية تدير مستشفى لجرحى الحرب حتى عام 2006. ولم يترك حجم الإصابة الكبير أي خيار للجراحين سوى بتر الساق حتى فوق الركبة. وكان الحظ قد حالف «ميري» لبقائها على قيد الحياة، وأمضت فترة طويلة من العام التالي في المستشفى كي تتعلم رويدًا رويدًا المشي من الجديد بمساعدة الساق الاصطناعية. ومنذ ذلك الحين، باتت مكوثها في المستشفى جزءًا من حياتها.

يشرح «غيرد فان دي فالد» حالتها قائلاً: «نما نتوء في عظمة الفخذ على شكل إبرة تغرس في الجلد وتبسبب في إيلا ماري عند المشي. لذا، فهي في حاجة الآن لجراحة تقويمية. والمرحلة التالية في حياة «ميري» ستكون في مستشفى ملكال التعليمي حيث يجري لها جراحو اللجنة الدولية عملية جراحية يمكن أن تغير مسار حياتها».

ويأتي صوت ميري ليقول: «أنا محظوظة لأنني نجوت من الحادث الذي راح ضحيته الأطفال الآخرون. وأشعر بالامتنان للفرص المتوفرة لي حاليًا. لقد عدت لصفوف الدرس وأخي يساعطني في تسديد المصاريف، وهو ليس دائمًا بالأمر الهين. وأنا في الصف الأول الآن وأريد مواصلة تعليمي وهو أهم شيء بالنسبة لي».



ماري تقف بجوار صديقتها في مركز التأهيل البدني في جوبا حيث يجري سنويًا علاج آلاف الأشخاص المعاقين.

أمضت «ميري» معظم حياتها بين دخول المستشفى والخروج منه، وهي لم تعد العشرين ربيعًا بعد. لقد بدأت المشاكل في عام 1997 عندما كانت في السادسة من عمرها وذهبت للتنزه. لم تكن تعرف حينها أن حياتها لن تعود أبدًا كما كانت.

وفي ساحة مركز إعادة التأهيل البدني في «جوبا» وبعد أن أجريت لها عملية جراحية وتنتظر إجراء عملية أخرى، أخذت «ميري تاكيسا» تتحدث عن حياتها قائلة: «لقد توفي أبوي، فأمي ماتت بعد أن قررنا إلى مخيم «كاكوما» للاجئين في كينيا. وعدت إلى جنوب السودان في عام 2008 لأبدأ حياة جديدة».

لم تمخُ السنوات التي مضت من ذاكرة «ميري» ما حدث لها عندما كانت تسير في الطريق قبل 14 عامًا. فما زالت صورة الأطفال أمام عينيها وهم يلهون بقطعة معدنية. ولم تنس صوت الانفجار الشديد الذي وقع أثناء مرورها بجوارهم وأطاح بها. وتذكر أيضًا شعورها عندما حاولت النهوض والهرب وكيف وجدت نفسها غير قادرة على ذلك.

ومن جانبه يقول «غيرد فان دي فالد» أخصائي العلاج الطبيعي في اللجنة الدولية الذي يعمل في المركز ويتولى حالة «ميري» لأشهر عديدة: «اضطررنا لتغيير الطرف الاصطناعي بانتظام نظرًا لنمو «ميري»، فقد كانت صغيرة السن عندما تعرضت للحادث. وكشفت الأشعة السينية قصور في نمو وقوة عظمة الفخذ وعدم تحملها للوزن بشكل كاف».

الحفاظ على وجود المياه في المناطق الريفية بولاية الوحدة

المكان لجلب المياه بمفردي، فهم صغار لا يمكنهم مساعدتي. وعند عودتي أجدهم جائعين فأسارع بإعداد الطعام، ثم تنظيف المنزل».

أصبحت الحياة أكثر صعوبة عندما تعطلت مضخة المياه في قرية «فنجوت» في وقت سابق من العام الحالي. يقول كلوديو ديولا، كبير المهندسين المعنيين بالمياه في اللجنة الدولية بجنوب السودان: «كان أثر ذلك وخيمًا على القرويين». واستطرد قائلاً: «في حال تعطل المضخة، يضطر الناس إلى السير لمسافات طويلة للحصول على المياه النقية أو شرب مياه البرك. وفي كلتا الحالتين، تكون العواقب سيئة على صحة المجتمعات المحلية إذ ينتج عن ذلك مخاطر على الصحة العامة أو يقلص الوقت المتاح للسكان للزراعة أو الصيد أو القيام بأي أنشطة أخرى تمكنهم من كسب قوت يومهم».

«في حال تعطل المضخة، يضطر الناس إلى السير لمسافات طويلة للحصول على المياه النقية أو شرب مياه البرك».

وفي هذه المنطقة النائية حيث تكافح المجتمعات المحلية من أجل الحصول على قطع الغيار أو الخبرة أو الأدوات اللازمة لإجراء إصلاحات، بدأت اللجنة الدولية جلب مرافق المياه الحالية. فحتى الآن، قامت اللجنة الدولية هذا العام بإصلاح أكثر من 20 مضخة يدوية لضخ المياه من الأحواض لضمان حصول 12000 شخص يعيشون في القرى المعزولة على المياه النظيفة على بعد مسافة معقولة.

«عندما تجف الآبار، نعلم قيمة المياه». أطلقت اللجنة الدولية مشروعًا لمدة ثلاث سنوات لتحسين فرص الحصول على المياه النظيفة لسكان مقاطعة فاريانق في شمال ولاية الوحدة المتضررة من النزاع.

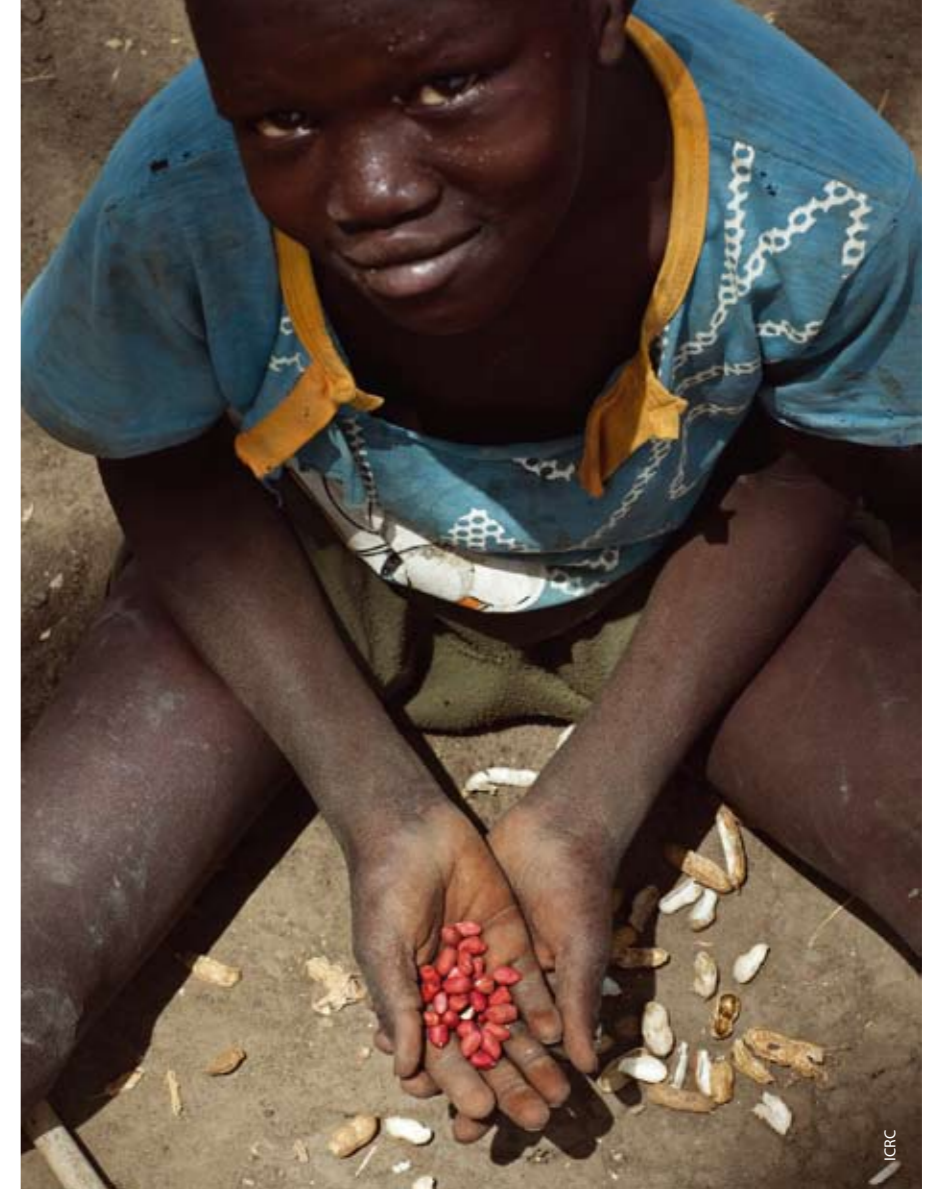
تتألف قرية «فنجوت» من مجموعة من الأكواخ المتواضعة تتناثر لعدة كيلومترات على طول الطريق المؤدي إلى مخيم «بيدا» للاجئين القريب. وفي كل يوم، يبدأ النساء والأطفال في الصباح الباكر رحلتهم عبر «الأرض المحروقة» إلى مضخة المياه الوحيدة القابعة في قلب رقعة من الشجيرات المنخفضة على حافة المنطقة الشمالية. فهذه المضخة تمثل المصدر الوحيد للمياه النظيفة ليس فقط لقرية «فنجوت» بل أيضًا لست قرى أخرى مجاورة، وهي بمثابة شريان الحياة لآلاف من السكان الذين يعيشون في بيئة قاسية.

وفي أحد أيام شهر نيسان/ أبريل في الساعة السابعة صباحًا، أخذت مجموعة من النساء يتبادل الحديث والضحك أثناء انتظار دورهن أمام المضخة، حيث يتنافسن في ما يبينهن للحصول على مكان ومعهن قطع من الماعز العطشى. تشرح «أجك بييم» وهي أم شابة لطفلين كيف أن الرحلة من منزلها إلى هناك تستغرق ساعة كاملة. «إن الحياة هنا صعبة. فانا أترك أطفالي في المنزل لآتي إلى هذا

يسرت اللجنة الدولية حصول 12000 شخص في المناطق الريفية بولاية الوحدة على المياه النظيفة.



توفير البذور والأدوات والغذاء آلاف النازحين في منطقة أبيي



حصل 15000 شخص على السمسم والفول السوداني وجيوب السرغوم وأدوات للحراثة وبعض المواد الغذائية.



صبيان من قرية تقع بالقرب من «أفوك» في منطقة أبيي أثناء توزيع الجيوب والأدوات على الأشخاص النازحين.

تسببت الاشتباكات التي شهدتها منطقة أبيي في العام الماضي في فرار أكثر من 100000 شخص من الجنوب، تاركين وراءهم منازلهم وممتلكاتهم. وإلى الآن، لا يشعر أغلبهم بعد بالأمان الكافي للعودة إلى ديارهم.

اعتادت «آشي لوال» البالغة من العمر 35 عامًا طهي الطعام وبيعه في سوق قرية «مولوم» في «أبيي». وعندما تعرضت قريتها للهجوم، فرت مع أطفالها السبعة. وأثناء فرارهم، أطلقت النار على أحد أقربائها ولقي حتفه. تعود بذاكرتها للوراء قائلة: «رأيت أناسًا يتساقطون على يساري وعلى يميني ومن خلفي». وتضيف قائلة: «لم يكن أجلي قد حان بعد. وأخذنا نسير فوق جثث كثيرة لمولين الأدبار».

ومنذ أن اندلعت الاشتباكات في العام الماضي في منطقة أبيي، اضطرت آلاف الأسر إلى الفرار. وانتهى المطاف بالكثيرين مثل «لوال» في قرى نائية حول بلدة «أفوك» الواقعة في الجزء الجنوبي من منطقة أبيي المتنازع عليها. وما زالت هذه الأسر تكافح من أجل البقاء بعد مرور أشهر على مغادرتها ديارها.

وفي شهر نيسان/أبريل 2012، قدمت اللجنة الدولية البذور والأدوات الزراعية إلى ما يقرب من 15000 شخص من المتضررين من القتال. وتشرح السيدة «كاتيا دو كوكولير»، رئيسة البعثة الفرعية للجنة الدولية في واو الوضع قائلة: إن الهدف هو مساعدة الأسر التي لديها بعض الأراضي لتصبح مكتفية ذاتيًا، «فقد أدى قديم العديد من الأسر إلى تحميل المجتمعات المضيفة عبئًا ثقيلًا نظرًا إلى قلة مواردها الغذائية بالفعل. لقد تضاعف عدد السكان في بعض القرى في المنطقة».

وأردفت السيدة «دو كوكولير» قائلة: «مع اقتراب موسم الأمطار، سرعان ما ستكون هناك صعوبة كبيرة في الوصول إلى هذه المنطقة». «فمن شأن المساعدات التي قمنا بتوزيعها إعانة الأسر على إنتاج الغذاء سواء لسد رمقها أو لبيعها. فهي لا تستطيع تحمل خسارة محصول آخر».

وقبل موسم الزراعة، تلقت كل أسرة مؤنًا كالسمسم والفول السوداني وجيوب السرغوم وأدوات للحراثة وبعض المواد الغذائية لحماية البذور من الاستهلاك.

وتشكل هذه المساعدات جزءًا من الجهد المتواصل الذي تبذله اللجنة الدولية لمساعدة النازحين بسبب النزاع المسلح في المنطقة. ففي شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2011، وزعت المنظمة مستلزمات الصيد على أكثر من 1200 أسرة في القرى الواقعة شمال «أفوك». وتلقت هذه الأسر المستلزمات المنزلية المختلفة، مثل الناموسيات ومستلزمات المطبخ.

وتمثل المساعدات بالنسبة إلى «لوال» فرصة لبناء حياتها وحياة أسرتها. وتقول: «إنه لشيء جيد أن نتلقى هذه البذور والأدوات حتى نستطيع أن نحيا بفضل ما ننتجه».



تزر اللجنة الدولية بشكل منتظم فرق وألوية الجيش الشعبي لتحرير السودان لتنظيم دورات تعريفية بالقانون الدولي الإنساني للضباط.

تدريب ضباط الجيش على كيفية تدريس قانون الحرب

نظرًا إلى أن جنوب السودان يستعد للانضمام إلى اتفاقيات جنيف، يتخذ الجيش التابع للبلد الجديد (الجيش الشعبي لتحرير السودان) التدابير اللازمة لضمان معرفة أفرادها بالأحكام والامتنال لها.

وتقع كلية القادة والأركان التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في مالو، قرب رمبيك، في مبنى كان في السابق ثكنة بريطانية بنيت في منتصف القرن الماضي. ونظرًا لوقوعها في منطقة ريفية يغلفها السلام والهدوء، تعد مالو هي المكان المثالي لكي تستوعب العقول الأحكام الصارمة للقانون الدولي الإنساني.

يشتمل القانون الدولي الإنساني، الذي يُسمى أيضًا «قانون الحرب» و«قانون النزاعات المسلحة»، على مجموعة من القواعد التي تطبق عالميًا في حالات النزاع المسلح. وتحد هذه القواعد من أساليب ووسائل الحرب بغية توفير الحماية للأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. ويسعى القانون الدولي الإنساني من أجل حماية الكرامة الإنسانية وتخفيف المعاناة في زمن الحرب.

وتعد اتفاقيات جنيف لعام 1949 جوهر القانون الدولي الإنساني، ويستعد جنوب السودان الذي حصل مؤخرًا على استقلاله، للانضمام إليها حيث يوجد حاليًا أمام الجمعية التشريعية الوطنية مشروع

قانون في هذا الصدد. وعندما يمر مشروع القانون ليصبح قانونًا، سوف يكون جنوب السودان ملتزمًا بضمان أن جيشه يمثل إلى القواعد.

توضح لوائح الجيش الشعبي لتحرير السودان بالفعل أنه على جميع الأفراد الامتنال للقانون الدولي الإنساني. ويحتاج الجنود بالطبع إلى معرفة القانون الواجب الامتنال له، وتحقيقًا لهذه الغاية، نظمت اللجنة الدولية دورات تعريفية بالقانون الدولي الإنساني لقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان منذ أن بدأت العمل في جنوب السودان في عام 1986. ولمساعدة الجيش على تكوين فريقه من المدربين المؤهلين لتدريس القانون الدولي الإنساني، دعت اللجنة الدولية مؤخرًا 20 ضابطًا للمشاركة في دورات تدريبية في مالو حول كيفية تدريس القانون للآخرين.

وعلى مدار عشرة أيام في شهر شباط/فبراير، تلقى الضباط، الذين يعملون في مؤسسات التدريب الرئيسية التابعة للجيش الشعبي لتحرير السودان في جميع أنحاء البلاد، دورات تدريبية حول جميع جوانب القانون الدولي الإنساني والتقنيات اللازمة لتدريسه. وتعين على الضباط خلال أحد التمارين، قيادة فصيلة من الرجال في عملية افتراضية ضد عدو وهمي، والتأكد من احترام أحكام القانون في جميع الأوقات.

وعن الدورة التدريبية التي جرى تنظيمها، يقول الرائد جونسون مالول أسيك كبير المدربين في كلية القادة والأركان في مالو والذي شارك في الدورة التدريبية: «اتسمت الدورة بالوضوح الشديد والعملية كما كانت منظمة تنظيمًا جيدًا». وأضاف قائلاً: «على جميع الجنود معرفة أحكام القانون الدولي الإنساني عن ظهر قلب للحفاظ على انضباط الجيش وحماية المدنيين، ومهمتنا الآن التأكد من ذلك».

وحول تنظيم الدورات التدريبية في مالو يقول «أندرو بيل»، مندوب اللجنة الدولية للقوات المسلحة، إنه سعيد بالالتزام الذي أبداه المشاركون في الدورة. «وباعتبار أن جنوب السودان سيكون من الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف، يتعين على جيشه ضمان إدراج الأحكام الواردة في الاتفاقيات في برامج التدريب والسياسات والعمليات. ويمكنه أن يعول على دعم اللجنة الدولية له في هذه المهمة».

«على جميع الجنود
معرفة أحكام القانون
الدولي الإنساني
عن ظهر قلب» .



المتطوعون هم القوة الدافعة في جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان، على حد قول أمينها العام السيد آرثر بول.

الصليب الأحمر في جنوب السودان يسعى للحصول على اعتراف دولي

السوداني لديها 2000 عضو على المستوى القطري ينتخبون أقرانهم لشغل وظائف في الفروع المختلفة أو في مجالس الإدارة واللجان التي تساعد الجمعية على الوفاء بمسؤولياتها القانونية». ويستطرد قائلاً: «من شأن ذلك ضمان قيام الجمعية بتمثيل المجتمع في جنوب السودان بصورة حقة والالتزام بالمبادئ الأساسية التي تشكل قلب الحركة الدولية مثل الحياد وعدم التحيز».

ويرى السيد «آرثر بولي» أن الحصول على العضوية كاملة في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر سيعزز شعور الانتماء لدى العاملين فيها والمتطوعين. ويقول: «ستكون الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في جنوب السودان مرتبطة بالحركة الإنسانية على مستوى العالم وتلقى تأييداً منها ويقودها المتطوعون من جنوب السودان في جميع أرجاء البلاد، وعلى استعداد للاستجابة لحالات الطوارئ ومساعدة المجتمعات المحلية. إن الاعتراف الدولي لهو علامة فارقة مهمة، ولكنه يعني أيضاً على المستوى المحلي، أن هناك أشخاصاً قادرين على تسخير لم يد العون لمن هم بحاجة لها».

وتوفر اللجنة الدولية جنباً إلى جنب مع شركائها الآخرين في الحركة الدولية، الدعم الهيكلي والمالي والمادي واللوجستي للجمعية الوطنية للصليب الأحمر في جنوب السودان فضلاً عن التدريب والمشورة لتطوير قدراتها على الاستجابة لاحتياجات السكان في جنوب السودان.

تعد جمعية الصليب الأحمر في جنوب السودان منظمة تطوعية إنسانية تعمل من أجل أن تصبح العضو رقم 189 في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي تتلقى دعماً كبيراً من اللجنة الدولية من أجل تعزيز قدراتها على الاستجابة.

وشهد شهر آذار/ مارس 2012 حدثاً تاريخياً بالنسبة للجمعية الوطنية للصليب الأحمر في السودان إذ تأسست رسمياً بعد استقلال جنوب السودان. ففي شهر آذار/ مارس، وقع رئيس الجمهورية على صك بالاعتراف بالجمعية الوطنية باعتبارها الجمعية الوطنية الوحيدة في البلد الجديد، مما يضمن وضعها كمنظمة مستقلة تقوم بدور رئيسي بوصفها أداة مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني.

وهذه لحظة تشهد تحقيق إنجاز كبير لجميع أولئك الذين كرسوا وقتهم على مدى الأربعين عاماً المنصرمة من أجل إنشاء الجمعية بفروعها العشرة على المستوى القطري. ويعد صك إنشاء الجمعية الوطنية للصليب الأحمر في جنوب السودان خطوة حيوية نحو الحصول على الاعتراف الدولي، فموجبه تتكون الهياكل الإدارية للجمعية. وفي الوقت الذي تستعد فيه الجمعية لأن تعقد للمرة الأولى جمعيتها العامة في وقت لاحق من هذا العام، يشير أمينها العام السيد «آرثر بولي» إلى أن الجمعية آخذة في النمو.

ويشرح السيد «آرثر بولي» الأمر قائلاً: «إن الجمعية الوطنية للصليب الأحمر

المهمة

اللجنة الدولية للصليب الأحمر منظمة مستقلة ومحيدة وغير متحيزة، تؤدي مهمة إنسانية يحتمل في حماية أرواح وكرامة ضحايا الحرب والعنف الداخلي وتقديم المساعدة لهم. وتسعى اللجنة الدولية إلى تفادي المعاناة عن طريق نشر وتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية. أنشئت اللجنة الدولية عام 1863 وهي المصدر الذي انبثقت عنه اتفاقيات جنيف والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وهي توجّه وتنسق الأنشطة الدولية التي تنفذها الحركة في حالات النزاعات المسلحة وحالات العنف الأخرى.

لمزيد من المعلومات،

يرجى زيارة موقعنا على الإنترنت www.icrc.org أو الاتصال:

بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنوب السودان

شارع الوزارات العمارات - جوبا

هاتف: +211 (0) 912 170 275 أو +211 (0) 977 151 889

بريد إلكتروني: jub_juba@icrc.org

بعثة ملكال الفرعية

شارع مستشفى - حي الجلالة - ملكال

هاتف: +211 (0) 912 167 034 أو +211 (0) 956 366 885

بعثة واو الفرعية

حي الدرجة - واو

هاتف: +211 (0) 912 17 72 9 أو +211 (0) 977 26 02 95

© حقوق الطبع محفوظة للجنة الدولية للصليب الأحمر. يوليو/تموز 2012



ICRC